



الصندوق الفلسطيني للتشغيل
The Palestinian Employment Fund



التقرير السنوي
2022-2021

2022-2021

كلمة د. نصري أبو جيش رئيس مجلس إدارة الصندوق - وزير العمل

ملخص تنفيذي

الفصل الأول : حقائق حول واقع العمل في فلسطين في عام 2022

واقع البطالة في فلسطين

الفصل الثاني : اضاءات حول انجازات الصندوق خلال عام 2022

بالأرقام انجازات الصندوق خلال عام 2022

الفصل الثالث : انجازات الصندوق في عام 2022 من خلال أهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول التأثير في السياسات

الهدف الاستراتيجي الثاني تطوير الأعمال

1.1 مشروع خدمات التشغيل

1.2 مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في الاقتصاد الأخضر

1.3 تعزيز مرونة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتحسين الوصول الى وظائف لائقة في غزة

1.4 برنامج Start-up

1. مشروع مستقبلنا

2. مشروع تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير في تحسين الوضع المعيشي للأسر المحرومة

3. برنامج مشروعك

4. مشروع المسابقات الشبابية

5. مشروع المرابحة الإسلامية

6. مشروع فجر القدس

7. مشروع خط الانتماء - المرحلة الثالثة

الهدف الاستراتيجي الثالث كسب الخبرات (التمهير)

2.1 مشروع تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم التقني (تمهير)

2.2 مشروع وظيفتي الأولى

2.3 مشروع الانعاش الاقتصادي من أجل العمل الكريم في قطاع غزة - المال مقابل العمل - المرحلة الثالثة

2.4 مشروع " تقييم الأضرار " HDPN - Humanitarian Development and Peace Nexus

الهدف الاستراتيجي الرابع: الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية

3.1 مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل)

3.2 برنامج صمود 2

3.3 برنامج صمود 1 (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

3.4 مشروع " الانعاش المبكر لقطاع غزة": تشغيل متضرري تصعيد مايو 2021

3.5 مشروع دعم صمود المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة من كورونا (كوفيد-19)

3.6 برنامج صندوق البلديات لمشاريع كثيفة العمالة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات

الفصل الرابع : برنامج بناء قدرات الصندوق

الفصل الخامس : المعوقات والتحديات

الفصل السادس : الدروس المستفادة والتوصيات

الفصل السابع: قصص نجاح



كلمة د. نصري أبو جيش رئيس مجلس إدارة الصندوق - وزير العمل

تتكامل مؤسسات الدولة الفلسطينية المختلفة في أداء أدوارها الهادفة لتعزيز صمود وثبات المواطن الفلسطيني على أرضه، لا سيما في ظل الأوضاع الصعبة التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني منذ مدة طويلة ولا تزال مستمرة، لذا يعتبر الصندوق الفلسطيني واحد من هذه المؤسسات الوطنية التي تعمل لأجل الوطن والمواطن، حيث يطلع الصندوق بتنفيذ سياسات التشغيل الوطنية، وسياسات وزارة العمل، بالتعاون مع أطراف الإنتاج كافة: كل من الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال وبتوجيهات حكيمة من فخامة السيد الرئيس محمود عباس، ودولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية، و عليه يسرني وبالأصالة عن زملائي في مجلس إدارة الصندوق أن نقدم لكم التقرير السنوي للصندوق، حيث استطاع الصندوق خلال عام 2022 تنفيذ تدخلات جوهرية مستتقة من واقع سوق العمل، تنوعت بين المشاريع، والدراسات، والبرامج، والسياسات، وعقد شراكات واتفاقيات، وبناء الاستراتيجيات، في كافة أنحاء الوطن، بالتعاون مع القطاع المحلي والدولي، للتخفيف من وطأة الفقر، وشرح فرص العمل المتاحة، وهيمنة الاحتلال، الذي يسعى لتدمير الاقتصاد الفلسطيني

خلال العام 2022، عمل الصندوق على تمويل إنشاء، أو دعم 623 مشروع صغير، مما ساهم في خلق ما يقارب 865 فرصة تشغيل مستدامة مباشرة، و342 فرصة عمل غير مباشرة، بالإضافة إلى خلق وتوفير 4,756 فرصة تدريب وتشغيل مؤقتة مباشرة، علاوة على دعم وتمويل عدد 19 من المؤسسات القاعدية، كما تم صرف 118 قرض بقيمة (\$384,739) خلال عام 2022، وبالتالي تم توفير 118 فرصة عمل جديدة

كما يتولى الصندوق العمل على إعداد الخريجين لسوق العمل، فقد تم توفير 713 فرصة تدريب وتأهيل من أجل التشغيل، بالإضافة إلى تقديم ما يقارب 1,005 ساعة تدريبية (نظرية وعملية) لمستفيدي المشاريع في الصندوق وغيرها من الجهود

كما وأننا نعمل جاهدين من أجل توحيد الجهود مع كافة الجهات المحلية والدولية والحكومية من أجل حشد الدعم اللازم لتحقيق أهداف الخطة الوطنية للتشغيل، حيث جاري التنسيق لإطلاق مؤتمر المانحين في عمان في فبراير 2023

في الختام، ندعو كافة الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة، للاستمرار بتعاونها مع الصندوق، لتحقيق أهدافه ومخططاته المستتقة من الخطة الوطنية للتشغيل، وأجندة السياسات الوطنية للتنمية، فالمواطن الفلسطيني يتمتع بحبه للعلم والعمل، ويرغب بالمساهمة بجعل العالم مكان أفضل، إذا ما أتيت له الفرصة

مجلس ادارة الصندوق والادارة التنفيذية



معالي د. نصري أبو جيش
رئيس مجلس الإدارة
وزير العمل



السيدة خولة الأزرق
ممثل المرأة الفلسطينية



السيد عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية الصناعية الزراعية
نائب الرئيس



السيد شاهر سعد
رئيس اتحاد نقابات
عمال فلسطين
أمين السر



السيدة منال فرحان
ممثل عن وزارة الاقتصاد



السيد طارق مصطفى
ممثل عن وزارة المالية



السيد أشرف عبتاوي
ممثل عن وزارة الزراعة



السيدة رولا نزال
ممثل عن وزارة التنمية
الاجتماعية



السيد أمين عاصي
ممثل عن وزارة المرأة



السيد تيسير محيسن
ممثل المجتمع المحلي



السيد بلال فلاح
خبير في مجال التشغيل

الادارة التنفيذية للصندوق



السيد م. محمد ابو زعيتر
نائب المدير التنفيذي



السيد رامزي مهداوي
المدير التنفيذي



يعكس التقرير السنوي لعام 2022 الأنشطة والتدخلات التي قام بها الصندوق الفلسطيني للتشغيل خلال العام متمثلة بمجموعة من البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. ويقدم التقرير من خلال فصوله السبعة، حقائق حول واقع البطالة في فلسطين في العام 2022 ثم يليه حقائق وأرقام حول أهم الانجازات خلال العام 2022 ثم نبذة عن الصندوق ومساهماته. ، ثم يعرض أبرز التدخلات والبرامج والمشاريع التي قام بها الصندوق خلال عام 2022 ، وأهم الانجازات والأرقام التي حققتها خلال العام ، حيث تعكس هذه الأرقام الأثر المنجز والمتوقع لكل من هذه التدخلات، مع التركيز على عرض المخرجات لكل مشروع بشكل منفصل. ويقدم التقرير أيضاً توضيحاً حول المستجدات ذات العلاقة بإصدار الخطة الوطنية للتشغيل 2023-2026

قام الصندوق خلال العام 2022 بإنشاء شراكات جديدة مع مؤسسات مانحة، أهمها منظمة العمل الدولية، والتي ساهمت في تمويل وتصميم التدخلات المختلفة سواء التنموية أو الطارئة، التي جاءت استجابة لتداعيات الحصار في قطاع غزة، وفقر القطاع الخاص من الأفكار الابتكارية والابداعية وأثر ذلك كله على البطالة والفقر وفرص العمل

خلال العام 2022 ساهم الصندوق في تمويل انشاء، أو دعم ومساندة عدد 623 مشروع صغير، مما ساهم في خلق ما يقارب 865 فرصة تشغيل مستدامة مباشرة وتوفير عدد 342 فرصة عمل غير مباشرة، من خلال تمويل المشاريع الصغيرة ، بالإضافة إلى خلق وتوفير عدد 4,756 فرصة تدريب و تشغيل مؤقتة مباشرة. علاوة على الوصول وخلق 7723 فرصة عمل، من خلال الشراكة مع صندوق تطوير واقراض البلديات. كما تم توفير عدد 713 فرصة تدريب وتأهيل من أجل التشغيل، هذا إلى جانب تنفيذ ما يقارب 1,005 ساعة تدريبية (نظرية وعملية) لمستفيدي المشاريع في الصندوق بالإضافة الى تقديم 638 يوم توجيه وتدريب مهني لمستفيدي المشاريع. و قام الصندوق باستكمال دعم وتمويل عدد 118 مؤسسة قاعدية، من خلال تقديم منح صغيرة لإنشاء مشاريع مدرة للدخل خاصة بالجمعيات القاعدية

وبعد اصدار قرار بقانون الصندوق عام 2021 عزز ذلك من دور الصندوق في تحقيق الأهداف المنوطة به وفقاً لخطته الاستراتيجية، والخطة الوطنية للتشغيل، وقطاع العمل. حيث أكد القرار على أن الصندوق هو المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، واعتباره الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل، الأمر الذي سيساهم في تنظيم علاقات الصندوق مع الجهات المانحة، والمحلية، والوطنية، بشأن التشغيل، وخلق فرص العمل، كما استكمل الصندوق خلال عام 2022 في تدخلاته البناءة التي ترتبت على هذا القرار، حيث تم اطلاق الخطة الوطنية الاستراتيجية للتشغيل 2022-2026 وذلك بالشراكة مع وزارة العمل، حيث يعمل الصندوق بشكل فعال نحو توجيه برامجه، ومشاريعه، وتدخلاته، في إطار الاستراتيجيات المعتمدة

ويلتزم الصندوق بتقديم الدعم الفني، من خلال المشاركة في اللجان الفنية، تحت إطار بناء الاستراتيجيات، والتخطيط لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية مع العديد من الوزارات، والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات الأهلية كما يشارك مع العديد من المؤسسات الدولية في بناء الخطط، للوصول للأهداف الوطنية المنشودة



مع حلول عام 2022 بلغت نسبة البطالة في فلسطين 25% بين الباحثين عن عمل، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 378 ألفاً في الربع الثاني من العام 2022؛ بواقع 244 ألف في قطاع غزة، وحوالي 134 ألفاً في الضفة الغربية، ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ هذا المعدل 47% في قطاع غزة مقارنة بـ 14% في الضفة الغربية، أما على مستوى النوع الاجتماعي فقد بلغ معدل البطالة الذكور في فلسطين 21% مقابل 41% بين الإناث، ويُعزى ذلك إلى الواقع الاقتصادي والسياسي في فلسطين. فيما بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية 43.6 ساعة أسبوعياً مقابل 35.8 ساعة في قطاع غزة، كما بلغ معدل أيام العمل الشهرية 22.2 يوم عمل في الضفة الغربية مقابل 20.9 يوم عمل في قطاع غزة.

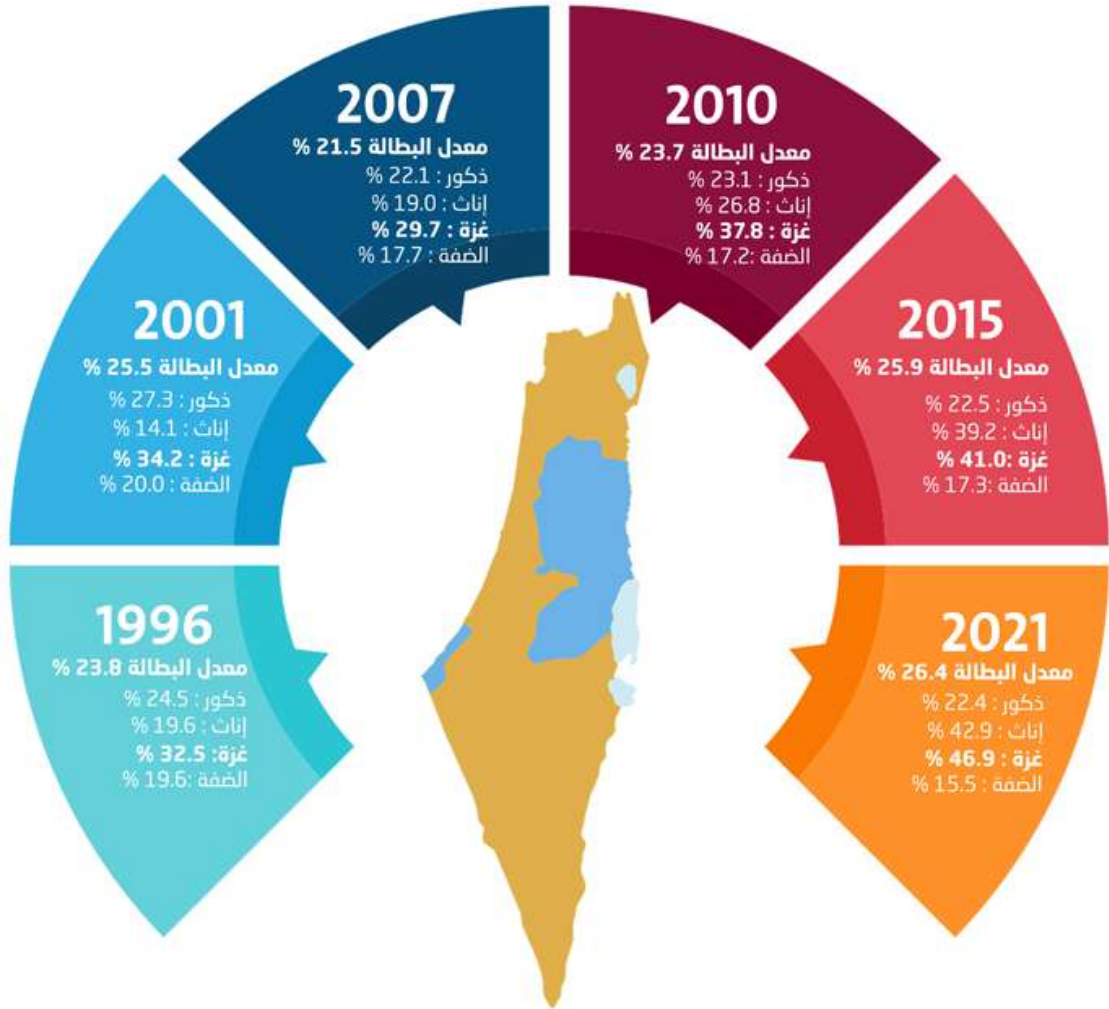
يستهدف الصندوق فئة الشباب بشكل أساسي، حيث يبلغ عدد الشباب في فلسطين 1.17 مليون شاب وشابة ما بين 18-29 سنة وهم يشكلون أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني، وبلغت نسبة النوع الاجتماعي بين الشباب نحو 105 شباب ذكور لكل 100 شابة، وأشارت البيانات في عام 2021 إلى أنه من بين كل 100 شاب/ شابة في الفئة العمرية ما بين 18-29 سنة، هناك 18 شاباً/ شابة حاصلوا على درجة البكالوريوس فأعلى، ولعل الشابات أوفر حظاً، إذ أن 23 شابة من بين كل 100 شابة حاصلن على درجة البكالوريوس فأعلى، مقابل 13 شاب من الذكور.



تشكل البطالة التحدي الأكبر أمام الشباب الفلسطيني، إذ بلغت نسبتها 62% بين الإناث، و 33% بين الذكور، وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ 65% و 24% على الترتيب. ولعل أعلى معدلات البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ما بين 18-29 سنة سجلت بين الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى بنسبة 53%، بفارق واضح بين الشباب الذكور والإناث، موزعة كالتالي 39% للذكور، و 66% للإناث، وبلغ عدد الشباب العاملين في القطاع غير المنظم لعام 2021 في فلسطين 155,000 عامل، وتمثل نسبة الشباب العاملين في هذا القطاع نحو 29% من إجمالي الشباب العاملين، مع العلم أن نسبة الشباب العاملين عمالة غير منظمة قد بلغت 46% من مجمل الشباب العاملين. ولذلك يسعى الصندوق من خلال المشاريع والبرامج التي يقدمها في هذا الإطار، لدمج العمالة مع القطاع الخاص الفلسطيني، وتوعية الباحثين عن العمل حول أساسيات العمل اللائق، وحقوقهم داخل بيئة العمل، وذلك لتحسين ظروف العمل داخل المؤسسات بشتى أنواعها.

ويوضح الشكل التالي ورقة حقائق تعكس واقع العمل والبطالة على مراحل مختلفة في فلسطين.

قطاع العمل - البطالة



الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2025-2021)

المجالات المواضيعية ذات الأولوية في التدخل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2025 - 2021

- دعم ريادة الأعمال
- دعم المنتجات المحلية
- تعزيز نظام معلومات سوق العمل
- تحسين بيئة الأعمال
- تحسين تفتيش العمل ومعالجة العمل غير المنظم
- دعم تحسين خدمات التوظيف العام
- تعزيز نمو وإنتاج القطاعات ذات الأولوية
- ربط الحماية الاجتماعية بتدابير تنشيط سوق العمل
- تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي والضماني الاجتماعي
- تعزيز أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني، بالتماشى مع احتياجات سوق العمل، وزيادة معدل التسجيل في هذه البرامج
- الوظائف الخضراء

الرؤية التشغيلية الفلسطينية في "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للباحثين عن عمل وخاصة الشباب والنساء" وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- الطلب**
تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود وعلى زيادة إنتاجيتها وتوفير فرص العمل اللائق للباحثين عن عمل وخصوصاً الشباب والنساء
- العرض**
تحقيق تطابق وثيق بين التعليم -بما في ذلك التعليم العالي والمهارات وبين احتياجات سوق العمل
- الحكومة**
تعزيز حوكمة سوق العمل وتطوير برامج وسياسات سوق العمل

شارع الجلاء، بناية الطموح، ط5، غزة
00970 8 282 0625

WWW.PEF.PS
info@pef.ps

بناية عادل المصري، ط4، الماصيون، رام الله
00970 2 298 4148

الفصل الثاني: إضاءات حول أبرز إنجازات الصندوق خلال عام 2022

خلال العام 2022، حقق الصندوق العديد من الانجازات على محاور ونطاقات متعددة، تشمل نتائج ومخرجات لمشاريع قام بتنفيذها خلال العام، وتتمثل في خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة، وتدريب، وتأهيل، وتمويل لأصحاب مشاريع جديدة وقائمة. بالإضافة إلى اطلاق سلسلة أخرى من المشاريع الجديدة، والتجهيز لشراكات متنوعة مع جهات مانحة.

إضاءات حول إنجازات الصندوق خلال عام 2022 : 



الفصل الثالث: حول الصندوق

النشأة والتأسيس

شكل الارتفاع المتواصل لمعدلات البطالة في فلسطين، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى تبعات الاحتلال والحصار الخانق، إضافة إلى حالة الركود الاقتصادي في السوق، حافزاً للبحث العميق في آليات مواجهة هذه التداعيات والمخاطر، فجاءت فكرة إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل كمؤسسة فلسطينية وطنية، مستقلة مالياً وإدارياً، تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة، من خلال خلق فرص العمل، ودعم المشاريع الريادية، بالإضافة إلى تجنيد الموارد المالية الدولية والوطنية للمساهمة في تنمية الموارد البشرية، مع التركيز على دعم الفئات المهمشة والنساء.

ورغم إصدار الرئيس الشهيد ياسر عرفات المرسوم الرئاسي رقم (9) لعام 2003م، إلا أن إطلاق الصندوق تأخر حتى عام 2011م، وتم تفعيله بقرارات من الحكومة الفلسطينية عام 2014م، بتوصيف الصندوق كمظلة وطنية للبرامج والمشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل للشباب، وخاصة الخريجين. وتم التأكيد على أنه المرجعية الوطنية للتشغيل، والذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية، وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل، وفقاً للقرار الرئاسي رقم 33 للعام 2021. ويتشارك في حوكمة عمل الصندوق الأطراف الثلاثة للإنتاج وهي: الحكومة، وأصحاب العمل، وممثلي العمال، وبمشاركة المجتمع المدني.

المرجعية القانونية للصندوق:

المرسوم الرئاسي رقم (9) لسنة 2003 بشأن إنشاء الصندوق وينص على أنه "ينشأ صندوق يسمى (صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال) يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون له ذمة مالية مستقلة، يختص بتوفير الموارد المالية والفنية للمعاونة في تنمية الموارد البشرية، وتطوير قطاع الأعمال في الأراضي الفلسطينية، وخلق فرص عمل تستجيب لاحتياجات التجمعات السكانية، من خلال تمويل، أو دعم مشاريع في المجالات الإنتاجية أو الخدماتية".



قرار مجلس الوزراء رقم (17/28) بتاريخ 09/12/2014م: والذي ينص على: "اعتماد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال كمرجعية لعملية التشغيل، وتشمل كافة الأعمال والمبادرات الشبابية، والريادية، والتدريب، والتأهيل، والتوظيف، والريادة، والإبداع، من خلال إقامة المشاريع الريادية الصغيرة، والصغيرة جداً، التي تتميز بالإبداع والديمومة".



قرار مجلس الوزراء رقم (103/17) بتاريخ 17/05/2016م: والذي ينص على "الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية تزويد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ببيانات المخولة للقيام بنشاطات شبابية تعمل في نفس المجال".



قرار بقانون رقم (33/2021) بتاريخ 27/10/2021م: والذي ينص على أنه "يعتبر الصندوق المظلة الوطنية للتشغيل، وخلق فرص العمل، ويعتبر الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية، وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل".



الأهداف الاستراتيجية للصندوق:

خلال العام 2022، استمر الصندوق بتنفيذ التدخلات والمشاريع التي ساهمت في تعزيز وصول الصندوق لتحقيق توجهاته الاستراتيجية وبرامجه التي تندرج ضمن التوجهات الاستراتيجية الوطنية. يوضح هذا الفصل تدخلات الصندوق عبر البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2022، حيث تتوزع هذه التدخلات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة للصندوق.

الهدف الأول: تعزيز السياسات الوطنية الشاملة والممكنة للتشغيل والعمل اللائق.



الهدف الثاني: زيادة فرص التشغيل للشباب، والشابات، والعمال غير المهرة، والحرفيين في قطاع الأعمال.



الهدف الثالث: تعزيز الاحترافية والتنافسية عند الخريجين والخريجات والعمال غير المهرة، بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي، وتطوير الأعمال.



الهدف الرابع: رفع الجاهزية عند المؤسسات الفلسطينية للاهتمام بقضايا التشغيل في مشاريع التنمية المحلية، والبنية التحتية، والاستجابة للطوارئ.



ووفقاً لرؤية الصندوق:



نحو مجتمع فلسطيني خالٍ من البطالة يتمتع فيه كافة المشاركين في سوق العمل بفرص عمل لائقة، تساهم في الحد من الفقر، وتحقق الأهداف الوطنية العليا، المعززة لكرامة وحقوق الفلسطينيين.

وضمن رسالته:



نسعى إلى توفير فرص عمل مستدامة للخريجين الشباب والنساء والفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاعاقة والعاثلين عن العمل.

ولضمان توفير بيئة داعمة لتحقيق رسالته يعمل الصندوق على تقديم النصح والمشورة، المدعمة بالحقائق، لصناع القرار في المؤسسات والهيئات الوطنية، والدولية، المعنية في قطاع التشغيل. عبر تطوير أدوات البحث والدراسة، وتراكم المعرفة ذات العلاقة في السياسات، والتشريعات الوطنية المحفزة للتشغيل، والتي تضمن حماية جميع العاملين الفلسطينيين سواءً في سوق العمل المحلي، أو على مستوى أسواق العمل في الخارج.



التوجهات الاستراتيجية للصندوق

الصندوق والاستجابة للطوارئ

يتعرض الواقع الفلسطيني للتقلبات الطارئة التي تنعكس على مناحي الحياة كافة، لا سيما العمل والاقتصاد، كما أن لها أثراً واضحاً على أداء المؤسسات، من حيث الاستجابة للطوارئ، وتشكيل الأجسام المضلية، لتنسيق الجهود، وتقديم الخدمات للفئات المتضررة بشكل مباشر، حيث يشارك الصندوق بشكل فاعل في مجلس التشغيل، ومجلس التدريب المهني والتقني، كما كان للصندوق مساهمة بارزة في صياغة استراتيجية قطاع العمل، وخلال عام 2022 اعتمد الصندوق بالشراكة مع وزارة المالية، ووزارة التنمية الاجتماعية، معايير خاصة للتشغيل المؤقت والدائم، للحد من آثار جائحة كورونا وتطبيقها ضمن مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا - مكون المال مقابل العمل المنفذ بالضفة الغربية، وذلك بالاسترشاد بتجربة الصندوق في قطاع غزة.

الصندوق والاقتصاد الأخضر

يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي، بحيث تكون الأنشطة فعالة من حيث الموارد، وشاملة اجتماعياً، مع مراعاة معايير حماية البيئة، ومبادئ الاقتصاد الأخضر، في جميع التدخلات، ومنها الخاصة بالتشغيل، والتزامه بشروط العمل اللائق، ضمن المعايير الدولية. إن حماية البيئة والمناخ تعتبر أساساً في تصميم تدخلات الصندوق، مع إعطاء الأولوية للشركات الصغيرة والمشاريع التي تطبق مبادئ الاقتصاد الأخضر. حيث لا يمكن أن يدعم أي تدخل في أي مشروع أو فرصة عمل مضرّة بالبيئة.

ويعمل الصندوق حالياً بشكل مباشر على دعم وتمويل شركات محلية، لتطوير منتجات وخطوط إنتاج في مجال الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى بناء قدراتها الفنية والإدارية، ويتبع الصندوق منهجية تجميع وتصدير المعلومات من خلال إدارة ومشاركة المعرفة مع ذوي العلاقة والمستفيدين، كما يسعى إلى إصدار أوراق علمية لنشر التجربة محلياً، للاستفادة منها في التدخلات المستقبلية للصندوق. يتدرج العمل في مجال الاقتصاد الأخضر عبر مراحل متسلسلة بشكل منطقي لتصميم التدخل الأنسب لضمان فعالية التمويل بالشكل السليم.

يشجع الصندوق من خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر خلق مزيد من فرص العمل، والمحافظة على استدامة الموارد، والمساهمة في تخفيف الأثر السلبي على البيئة، والاحتباس الحراري، وانبعاثات الكربون، بالإضافة إلى العمل على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة، وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة الأرباح، عدا عن دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية في فلسطين، ويعمل الصندوق على تطوير الأدلة التي توثق أسس تطبيق الاقتصاد الأخضر في التدخلات المختلفة للصندوق، كما ويسعى الصندوق خلال العام الجاري إلى تطوير دليل سياسات وإجراءات لحماية البيئة ومراعاة التغير المناخي في تصميم التدخلات.



الصندوق والمساواة بين الجنسين

تعد سياسة المساواة بين الجنسين الأساس الذي يستند إليه الصندوق الفلسطيني للتشغيل، كإدارة، وموظفين، وشركاء لتعزيز المساواة بين الجنسين، كما تحدد هذه السياسة المعايير المتوقعة للأداء، وتحدد الآليات الناظمة التي تساعد على تحقيق النتائج المرجوة مع مرور الوقت. يهتم الصندوق بالمساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كأهداف تنموية أساسية، ومن أساسيات حقوق الانسان، وكوسيلة لتحقيق نتائج تنموية فعالة، ومستدامة.

توجه هذه السياسة عمل الصندوق، ومن حيث تهيئة بيئة تمكن الرجال والنساء، وكذلك مختلف الشركاء والمجتمعات المحلية التي يعمل بها، كما ويسعى الصندوق والشركاء في منظمات المجتمع المدني لتطبيق هذه السياسة، لمتابعة وتقييم الإنجاز نحو تحقيق عدة أهداف منها:

توفير إطار منطقي للعمل كوثيقة مرجعية من شأنها توجيه المسؤولين، والمدراء، والموظفين وتحميلهم مسؤولية الالتزام بالمساواة بين النوع الاجتماعي في الصندوق

الهدف الأول

ضمان دمج المساواة بين النوع الاجتماعي وأبعاد المساواة المختلفة في جميع البرامج، والمشاريع، ومنح مزايا متساوية للرجال والنساء.

الهدف الثاني

توضيح وعرض نماذج الممارسات الجيدة المتعلقة بالمساواة بين النوع الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التي تستفيد من خدمات الصندوق.

الهدف الثالث

تهيئة بيئة عمل صحية للرجال والنساء في أماكن عمل الصندوق، والتي تظهر قيم الاحترام المتبادل والعمل الجماعي.

الهدف الرابع

عبر تطبيق سياسات المساواة بين الجنسين، تم توفير عدة فرص عمل دائمة للنساء، حيث شاركت أكثر من 65% من النساء في التدريبات وبناء القدرات، بالإضافة الى 60% ضمن برامج التدريب مدفوع الأجر.

الهدف الخامس



الفصل الثالث / انجازات الصندوق في عام 2022 من خلال أهدافه الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: التأثير في السياسات، وتعزيز السياسات الوطنية الشاملة والممكنة للتشغيل والعمل اللائق.

يلتزم الصندوق بالإسهام في تحقيق الأهداف ذات العلاقة الدارجة تحت إطار اجندة السياسات الوطنية، بالإضافة للاستراتيجيات القطاعية، والتي تركز على استهداف الشباب والنساء، ضمن أربع قطاعات مهمة ورئيسية وهي الزراعة، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، والحرف اليدوية، والصناعات التفضيلية والسياحية ويقوم الصندوق بتعزيز الشراكات في هذا المجال والعمل بالشراكة مع جميع الأطراف ذات العلاقة على المساهمة في تحقيق الأولوية السادسة ضمن أجندة السياسات الوطنية، والتي تستند الى أربعة محاور رئيسية وهي:

- بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني
- توفير فرص عمل لائقة للجميع
- توفير بيئة استثمارية ملائمة
- تعزيز الصناعات الفلسطينية

الانجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

شارك الصندوق بشكل فعال وحديث في تحديث استراتيجية قطاع العمل (2021-2023)، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2021-2025)، وذلك بالشراكة مع وزارة العمل، ويعمل الصندوق بشكل فعال نحو توجيه برامجه، ومشاريعه، وتدخلاته في إطار الاستراتيجيات المعتمدة.

يلتزم الصندوق بتقديم الدعم الفني، من خلال المشاركة في اللجان الفنية، تحت إطار بناء الاستراتيجيات، والتخطيط لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية، مع العديد من الوزارات، والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات الأهلية، كما يشارك مع العديد من المؤسسات الدولية في بناء الخطط، للوصول للأهداف الوطنية المنشودة.



الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأعمال

يهدف الصندوق إلى المساهمة في زيادة فرص التشغيل في قطاع الأعمال، من خلال تقديم رزمة خدمات تنمية الأعمال للرياديين الراغبين بالحصول على تمويل، أو بهدف تطوير قدراتهم الفنية والإدارية، من أجل تطوير مشاريعهم، أو إطلاق مشاريع جديدة، وذلك من خلال تقديم التدريب، والتوجيه، والمرافقة، والاستشارة الفنية، والقانونية، والمالية، والتنظيمية بدءاً من مرحلة البحث عن فكرة، وصولاً لمرحلة تسويق المنتج أو الخدمة. ويقدم الصندوق خدمات تطوير الأعمال بشكل مباشر من خلال فريق عمل مختص في مقره الرئيسي وفروعه، أو من خلال المنسقين الميدانيين في جميع المحافظات الفلسطينية.

الانجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

خلال عام 2022 قام الصندوق باستكمال تنفيذ وإطلاق عدة مشاريع تندرج ضمن الهدف الخاص بتطوير الأعمال، حيث نفذت عدة تدخلات في كافة الأراضي الفلسطينية وخاصة المناطق الحدودية والمهمشة، وكانت أغلب التدخلات تشمل دعم انشاء مشاريع صغيرة جديدة، أو مشاريع قائمة، بهدف تطويرها، وتوسعتها لاستيعاب عدد أكبر من العاملين، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات جديدة مع جهات مانحة. ويقوم الصندوق من خلال طواقمه الإدارية والفنية بإدارة تنفيذ المشاريع والبرامج والإشراف عليها.



1.1. مشروع دعم الباحثين عن عمل للوصول الي سوق العمل من خلال برامج التشغيل بأجر والتشغيل الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة (خدمات التشغيل)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى مساعدة 663 باحث عن عمل على الاندماج في سوق العمل، والحصول على الوظيفة المناسبة، وذلك من خلال تطوير مهاراتهم في البحث عن عمل، وتزويدهم بالتدريبات اللازمة، وتقديم الدعم قبل وبعد التوظيف، وتعريفهم بخدمات التشغيل التي يقدمها الصندوق فيما يخص التشغيل بأجر والتشغيل الذاتي، بهدف الاندماج في سوق العمل، وإيجاد فرص التشغيل المناسبة. يهدف مكون التشغيل الذاتي إلى تعزيز مهارات من الباحثين عن عمل، والذين لديهم الرغبة بإنشاء وتطوير مشاريعهم الصغيرة، والحصول على الدعم الفني والمالي، بحيث يقوم المشروع بتقديم الخدمات التدريبية، والاستشارية، والتشبيك مع القطاع الخاص، والوصول إلى المحافظ المالية الميسرة التي يقدمها الصندوق.



المنطقة الجغرافية المستهدفة:
قطاع غزة والضفة الغربية



ممول المشروع:
(المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي) GIZ



ملخص انجازات المشروع خلال العام 2022:

مكون التشغيل بأجر:

- استفاد 405 باحث عن عمل من خدمات التشغيل المقدمة من خلال مكون التشغيل بأجر.
- تم عقد 300 ساعة تدريبية على مهارات القرن 21، استفاد منها 405 من الباحثين عن عمل في مختلف المحافظات.
- تم تنفيذ 126 يوم توجيه وظيفي للمستفيدين، حسب احتياجاتهم الوظيفية المختلفة.
- استفاد 231 باحث عن عمل من فرص عمل.

مكون التشغيل الذاتي:

- استفاد 258 شخص من مكون التشغيل الذاتي.
- تم عقد 195 ساعة تدريبية في مهارات القرن الحادي والعشرين استفاد منها 258 شخص في قطاع غزة والضفة الغربية.
- تم عقد 260 ساعة تدريبية في مجال مهارات ريادة الأعمال والتوعية المصرفية، لحوالي 195 مستفيد في قطاع غزة والضفة الغربية.
- تم تنفيذ 258 يوم توجيه وارشاد للمستفيدين.
- تم توجيه أو تسهيل وصول حوالي 99 مستفيد إلى محافظ القروض.

2.1. مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في مجال الاقتصاد الأخضر

نبذة عن المشروع:

يهدف مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار الإبداعية في الاقتصاد الأخضر، للمساهمة في تعزيز القدرات الفنية، ومهارات الأعمال، لأربع مشروعات صغيرة، وتحقيق أفكارهم، في مجال مياه الشرب، ومجال البيئة، والطاقة البديلة، ومجال إعادة التدوير، من أجل تسويق الطول الخضراء المبتكرة لسد الفجوات في السوق المحلية، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه الأفكار لتحقيق أعمال تجارية مجدية، وقابلة للتسويق، ودعمها لبدء عمل تجاري واسع النطاق، عبر توفير الدعم الفني والمالي اللازمين.

المنطقة الجغرافية المستهدفة:
محافظات قطاع غزة.



ممول المشروع:
(المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي) GIZ



أبرز الأنشطة والانجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2022:

- شارك 10 أشخاص من طواقم الشركات في تدريبات في مواضيع متعددة أهمها: إعداد خطة إدارة المخاطر، دراسات الجدوى، خارطة الطريق، خطط الأعمال، التسويق، التحليل المالي، الخط المالية، التعاقدات، إدارة الديون، دراسة السوق.
- تم انجاز 58 يوم متابعة وتوجيه لطواقم الشركات، من خلال الخبراء، إضافة إلى 40 يوم توجيه ومتابعة من خلال مطور الأعمال في الصندوق خلال فترة المشروع.
- الشركات الأربعة تم تقييمها عبر التقييم التشاركي لفحص قدراتها المالية، والإدارية، والفنية، ومستوى الأداء، بالإضافة إلى تقييم القدرات، وتطوير خطة تدخل لتطوير الأداء، مقترحة من طرف شركة افكتس لتطوير القدرات.
- تم انجاز واعتماد 4 دراسات جدوى، و4 خطط عمل، لأفكار المشاريع المقدمة من الشركات من طرف خبراء المشروع.
- 3 شركات طورت النموذج الأولي للمشاريع واستلمت الدفعات المالية المستحقة لكل شركة، حسب الإطار العام للعمل.
- بيع أول منتج تجريبي (محطة تحلية) لفحص تشغيل المنتج، ومدى القبول المجتمعي له.
- التشبيك مع المدرسة الزراعية ببيت حانون لتركيب وحدة إنتاج الغاز الحيوي، لغايات تدريب الطلاب والمزارعين.
- العينة الأولى من شرائح الرمل البلاستيكي المكون الأساسي لمنتجات الطوب البلاستيكي تم انتاجها، وهي وقيد الفحص والتطوير.



إنتاج طوب الرمل البلاستيكي - شركة أكنان



تجهيز محطة تحلية المياه - شركة نادر لولو

3.1. تعزيز مرونة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتحسين الوصول الى وظائف لائقة في غزة

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع الى تعزيز الطول الذكية المبتكرة للقطاع الخاص، وعقلية ريادة الأعمال في قطاع غزة، من خلال تحسين الكفاءات، وبناء قدرات الشباب (خريجي الجامعات، أو خريجي الدراسات العليا) للاستجابة إلى التحديات الطارئة في شركات القطاع الخاص.

المنطقة الجغرافية المستهدفة:
محافظات قطاع غزة. 

ممول المشروع:
منظمة العمل الدولية ILO 

أبرز الأنشطة والانجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2022:

- إضفاء الطابع المؤسسي على حزم وتدخلات تطوير الأعمال الخاصة بمنظمة العمل الدولية، ضمن المؤسسات المقدمة لخدمات الأعمال.
- تحسين المهارات الفنية لـ 20 تعاونية، والمشاريع الصغيرة، والمتناهية الصغر، حول كيفية تحسين إدارة أعمالهم باستخدام حزم منظمة العمل الدولية.
- اختيار الحلول الذكية المبتكرة لعشرين مشروع صغير ضمن القطاعات الانتاجية.
- بناء قدرات 100 مستفيد من الشباب في مواضيع المهارات الحياتية، والتفكير الإبداعي.
- دعم عدد 100 من الشباب من خلال المشاريع الصغيرة، أو الوصول إلى التشغيل.

أبرز انجازات المشروع خلال العام 2022:

- تم إطلاق المشروع الفعلي في تاريخ 14/11/2022، والذي تم من خلاله عرض أنشطة المشروع، وعلاقته بالخطة والوطنية للتشغيل.
- البدء بحصر الاحتياجات التدريبية للدورات تدريب المدربين TOT بالتعاون مع المدرب المعتمد لدى ILO.



اجتماع تحضيرى مع منظمة العمل والشركاء




دورة تدريبية في تدريب المدربين (ابدأ وحسن مشروعك SYIB)

4.1 برنامج Palestine Start Up

تم إطلاق مشروع Start Up سنة 2014، بتمويل من الوكالة الإنمائية للتعاون الإيطالي، تحت إدارة الصندوق، وبالشراكة مع وزارة المالية، ويهدف بشكل رئيسي إلى دعم المبادرين من الفئات المهمشة اجتماعياً، واقتصادياً، والمستثنية من السوق المالي مثل المرأة، الخريجين الجدد، وصغار المزارعين، وقد ساهم هذا البرنامج الرائد والاستثنائي، في تحسين الأثر الاجتماعي، والاقتصادي مع ضمان الاستدامة للشركات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر التي تم إعطاؤها الأولوية، حيث تم تأسيس محفظة خط ائتمان مميزة وخاصة لهذا الغرض.

المنطقة الجغرافية المستهدفة:
جميع محافظات الوطن 


ممول المشروع:
الوكالة الإيطالية الانمائية AICS 

المشاريع التي تدرج تحت البرنامج:

1. مشروع مستقبنا

نبذة عن المشروع:

المشروع يصب في تحقيق الهدف العام لمشروع Up Start ويهدف إلى تعزيز دور الشباب والفئات المهمشة والضعيفة، ودعم المبادرات بالإضافة لبناء وتطوير مهارات الشباب والتركيز على إدماج وتعزيز دور ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية اجتماعية واقتصادية والمساهمة في سد فجوة الفقر لدى العائلات المعرضة لسياق الانكشاف. وتقوية الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة. وهو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 497,000 دولار بالشراكة مع مؤسسة أكاد، تهدف إلى توفير قروض صفرية لدعم الاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظات (بيت لحم، الخليل، جنين، اريحا ونابلس)، حيث يهدف المشروع إلى زيادة فرص التشغيل الذاتي، وتعزيز ثقافة الإنتاج، وريادة الأعمال لهذه الشريحة، وتم منذ إطلاق المشروع عام 2018 استغلال كامل قيمة المشروع من خلال منح قروض ل (110) مستفيد لدى كافة القطاعات الاقتصادية.

الشريك: مؤسسة أكاد 

وخلال عام 2022 تم صرف قرض واحد بقيمة (\$4,000) وبالتالي تم توفير فرصة عمل جديدة.



صورة أحد المشاريع الممولة في قطاع غزة



صورة أحد المشاريع الممولة بالضفة الغربية

2. مشروع تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير في تحسين الوضع المعيشي للأسر المحرومة

نبذة عن المشروع:

صمم المشروع كجزء من مشروع Start Up في نهاية العام 2016، بقيمة 3 مليون يورو، وهو يهدف إلى منح قروض لاتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ويتم من خلاله إعادة منح القروض للأعضاء على شكل ضخ سيولة/ رسمة/ تمويل مشاريع مدرة للدخل، والتي تهدف لتوفير فرص عمل مدرة لدخل الرياديات/ ين الأعضاء في جمعيات التوفير والتسليف المنطوية تحت مظلة الاتحاد، وذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي لأسرهم والوصول إلى الفئات المهمشة والمحرومة، وتحمل المسؤولية الاجتماعية معهم، والمساهمة في النهاية إلى تحسين الوضع الاقتصادي - الاجتماعي حيث تم صرف (1066) قرض، بقيمة اجمالية (3,234,939\$).

وخلال عام 2022 تم صرف 118 قرض بقيمة (384,739\$) وبالتالي تم توفير 118 فرصة عمل جديدة.

التوزيع الجغرافي للمستفيدين:



صور متنوعة للمشروع

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظة الخليل	9	7.63%
محافظة جنين	13	11.02%
محافظة نابلس	19	16.10%
محافظة قلقيلية	11	9.32%
محافظة رام الله	10	8.47%
محافظة القدس	12	10.17%
محافظة طولكرم	11	9.32%
محافظة طوباس	3	2.54%
محافظة أريحا	1	0.85%
محافظة بيت لحم	3	2.54%
قروض موظفين	26	22.03%

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:



القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	11	9.32%
قطاع الخدمات	10	8.47%
تكنولوجيا المعلومات	0	0.00%
تجاري	9	7.63%
صناعي	10	8.47%
إسكان	33	27.97%
شخصي	41	34.75%
تعليمي	3	2.54%
طبي	1	0.85%

3. برنامج مشروعك

نبذة عن المشروع:

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 50 مليون دولار بالشراكة مع بنك فلسطين، تهدف إلى دعم الخريجين، والعاطلين عن العمل، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن كافة القطاعات الاقتصادية و لدى كافة محافظات الوطن (القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة)، حيث تم منذ إطلاق المشروع عام 2018 ولغاية الآن تم صرف 456 قرص، بقيمة اجمالية (\$4,275,935).

وخلال عام 2022 تم صرف 158 قرص بقيمة (\$1,308,730) وتم توفير 318 فرصة عمل

التوزيع الجغرافي للمستفيدين:



مشروع مختبر طبي ممول في محافظة دير البلح

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظة أريحا	25	15.82%
محافظة شمال غزة	31	19.62%
محافظة الوسطى	9	5.70%
محافظة خانينوس	16	10.13%
محافظة رام الله	2	1.27%
محافظة رفح	5	3.16%
محافظة سلفيت	6	3.80%
محافظة طوباس	1	0.63%
محافظة غزة	61	38.61%
محافظة نابلس	2	1.27%

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:



مشروع تأجير أدوات الأفراح - محافظة خانينوس

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	18	11.39%
قطاع الخدمات	61	38.61%
تكنولوجيا المعلومات	2	1.27%
تجاري	61	38.61%
صناعي	16	10.13%

4. مشروع المسابقات الشبابية

نبذة عن المشروع:

يأتي هذا البرنامج ضمن المشروع الايطالي START UP - Palestine، هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 300 ألف تهدف الى دعم تأسيس مشاريع مدرة للدخل، وذلك من خلال تقديم تمويلات بمرايح صفرية للمشاريع الفائزة والتميزة في المسابقة، لخلق فرص عمل جديدة للريادين، والمبادرين الشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتشغيل العاطلين عن العمل لزيادة فرص التشغيل الذاتي وتعزيز ثقافة الإنتاج وريادة الأعمال.

الشريك: المؤسسة المصرفية الفلسطينية - مجالس التشغيل المحلية.



المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية رام الله والبيرة نابلس - محافظات قطاع غزة.



جانب من حفل تخريج الشباب المشاركين في البرنامج التدريبي ضمن أنشطة المشروع

5. مشروع المrabحة الاسلامية

نبذة عن المشروع:

يهدف البرنامج إلى توسيع القدرة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة، ومعالجة الحاجة إلى الائتمان للفئات الضعيفة، وتمويل مبادرات ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحفيز فرص العمل عبر تمويل مشاريع من خلال المrabحة الإسلامية، وفقاً للشريعة الإسلامية التي تلبى احتياجات ومتطلبات العملاء.

منذ إطلاق المشروع عام 2019 تم صرف قروض بقيمة (\$979,000) موزعة على (92) مستفيد.

الشريك: المؤسسة المصرفية الفلسطينية



المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة



خلال العام 2022 تم صرف قرض واحد بقيمة (\$10,000) ومن خلاله تم توفير فرصتي عمل.

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظة طولكرم	1	100.00%
القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	1	100.00%


التوزيع الجغرافي للمستفيدين:

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:

6. مشروع فجر القدس (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 108 ألف دولار تهدف إلى دعم صمود سكان مدينة القدس وخاصة الشباب الخريجين/ات، والمتعطلين/ات عن العمل

حيث تم منذ إطلاق المشروع عام 2019 صرف 10 قروض، بقيمة أجمالية (\$ 138,120) لدى كافة القطاعات الاقتصادية.

المنطقة المستهدفة: مدينة القدس 

وفي عام 2022 تم صرف قروض عدد 2 بقيمة (\$15,000) وقد وفر هذان القرضان 6 فرص عمل.

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	1	50.00%
تكنولوجيا المعلومات	1	50.00%




7. خط الائتمان - المرحلة الثالثة (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

نبذة عن المشروع:

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 7.9 مليون دولار تم اطلاقها خلال عام 2022 بالشراكة مع مجموعه من مؤسسات الاقراض وهي مؤسسة فاتن، ريف، اكاد، اصالة ويهدف الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى كافة القطاعات الاقتصادية في جميع محافظات الوطن (الضفة الغربية / غزة / القدس) مع اعطاء الاولوية للقطاعات الاقتصادية الضعيفة والفئات المهمشة من خلال توفير قروض تصل قيمتها الى 35 ألف يورو او ما يعادلها بعملة الدولار وبسعر فائدة لا يتجاوز 5.5 % سنويا (ثابتة).

تم منذ إطلاق المشروع صرف 82 قرض بقيمة (\$1,288,560) 

وقد جاء خط الائتمان الثالث استكمالاً لخطوط الائتمان التي تم اطلاقها مسبقاً الاول والثاني.

المنطقة المستهدفة: جميع محافظات الوطن. 

وفي عام 2022 / 82 قرض بقيمة (\$1,288,560) وقد وفرت هذه العروض 223 فرصة عمل.

التوزيع الجغرافي للمستفيدين:



صور من زيارات المتابعة الميدانية للمشاريع الصغيرة التي تم تمويلها ضمن برنامج ستارت اب

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظة الخليل	6	7.32%
محافظة جنين	17	20.73%
محافظة نابلس	9	10.98%
محافظة قلقيلية	1	1.22%
محافظة رام الله	8	9.76%
محافظة سلفيت	8	9.76%
محافظة طولكرم	9	10.98%
محافظة بيت لحم	2	2.44%
محافظة غزة	14	17.07%
محافظة أريحا	6	7.32%
محافظة طوباس	2	2.44%

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:



أحد المشاريع الزراعية الممولة في قطاع غزة

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	22	26.83%
قطاع الخدمات	17	20.73%
تكنولوجيا المعلومات	0	0.00%
تجاري	39	47.56%
صناعي	4	4.88%

الهدف الاستراتيجي الثالث: كسب الخبرات (التمهير)

يعمل الصندوق على توفير رزمة من التدخلات التي تشمل التدريبات اللازمة لتمهير الشباب والخريجين من خلال التدريبات التخصصية الاحترافية والتدريب على رأس العمل لقطاعات اقتصادية محددة، بالإضافة إلى المهارات الحياتية والشخصية التي تهدف إلى تعزيز وصولهم إلى سوق العمل، من خلال الشراكة مع الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق أهداف تنمية وخلق فرص عمل في آن واحد في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والعمال.

ويقوم الصندوق بالتركيز على دعم برامج التشغيل المؤقت للخريجين في شركات ومؤسسات لديها إمكانيات التشغيل المستقبلي، وتشجيع التدريب المهني والتشغيل والتوظيف عن بعد خاصة في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والاتصال.

الانجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

خلال عام 2022، قام الصندوق باستكمال تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تندرج ضمن الهدف الخاص بكسب الخبرات، حيث شملت تنفيذ تدخلات في مجال المال مقابل العمل والتشغيل المؤقت من قبل الصندوق، باستخدام منهجيات متنوعة منها تقديم منح فرعية لمؤسسات أهلية تقوم على أساسها هذه المؤسسات بتشغيل العاطلين عن العمل، من خلال توفير فرص التشغيل المؤقت، بإدارة مباشرة من خلال الصندوق.

بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات تهدف إلى تمهير الخريجين وبناء قدراتهم، بهدف تعزيز دخولهم إلى سوق العمل، وتوفير فرص تدريب على رأس العمل مدفوعة الأجر في مؤسسات / شركات القطاع الخاص.



2.1 مشروع تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم التقني (تمهير)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تسهيل دمج الشباب الباحثين عن العمل، وخريجي الجامعات، ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في سوق العمل، من خلال التدريب على رأس العمل، حيث استهدف البرنامج تدريب وتأهيل 490 خريج باحث عن العمل من خلال التدريب قصير الأجل مدفوع الأجر داخل شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تدريب للمتدربين في مكان العمل في مجال المهارات الإدارية، والحياتية، والمهارات الشخصية.

أبرز الإنجازات على مستوى أنشطة المشروع الرئيسية خلال النصف الأول من عام 2022:

حصول عدد 180 مستفيد من أصل 490 على عقود عمل دائمة في الشركات المستضيفة، بواقع 63% من الإناث، وكان عدد المستفيدين في قطاع غزة 200، و290 في الضفة الغربية.



146 شركة من القطاع الخاص استفادت من فرص التدريب المدفوع الأجر وسد الحاجة من الموارد البشرية لمدة خمسة شهور في المشروع.



تم اغلاق المشروع في نهاية شهر شباط 2022.



2.2 مشروع وظيفتي الأولى

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع الى تمكين الشباب الفلسطيني اقتصادياً ودعم صمودهم من خلال تسهيل وصول خريجي التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني والتقني الى سوق العمل عن طريق منهجية تدريب متكاملة تنمي المهارات المطلوبة في سوق العمل وترفع من قدرة الخريجين على المنافسة والحصول على فرص عمل.

أبرز الأنشطة والاندجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2022:

- تلقى أكثر من 100 مستفيد تدريبات المهارات الحياتية (20 ساعة/ 5 أيام تدريبية)، حيث تم تنفيذها وجاهياً وعن بعد من قبل طاقم الصندوق.
- تم دمج 97 مستفيد (خريج جديد) في سوق العمل، وتجهيزهم بالمهارات الحياتية والفنية اللازمة لسوق العمل حيث حصلوا على فرصة عملهم الأولى في شركات القطاع الخاص من خلال المشروع.
- تم توقيع 33 اتفاقية تعاون مع شركات القطاع الخاص العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الصناعات.
- دعم 33 شركة من شركات القطاع الخاص من خلال المساهمة في رواتب المستفيدين الذين تم اختيارهم للعمل في الشواغر المطلوبة لدى هذه الشركات، وتوفير التدريبات والتوجيه اللازم لهم خلال فترة التدريب على رأس العمل (3 - 7 أشهر).
- 78 مستفيد حصلوا على فرص عمل دائمة بعد نهاية المشروع (65 مستفيد في ذات الشركة المشاركة في المشروع، 13 مستفيد في شركات ومؤسسات أخرى).
- تطوير دليل إجراءات مشروع وظيفتي الأولى ومنهجية التدريب، والتي تشمل تدريبات المهارات الحياتية، والتدريب على رأس العمل.
- تلقى طاقم الصندوق تدريب مدربين من قبل وكالة التنمية البلجيكية في مجال المهارات الحياتية.

2.3 مشروع " تقييم الأضرار " HDPN - Humanitarian Development and Peace Nexus

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تسهيل اندماج الفئات الضعيفة والمهمشة في سوق العمل من خلال فرص التشغيل، والتدريب، والتوجيه الوظيفي لتعزيز خبراتهم العملية بالإضافة إلى مهاراتهم التقنية وذلك عن طريق دمجهم في شركات القطاع الخاص ضمن نهج التنمية الإنسانية والسلام (HDPN).

الممول: برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP.

المنطقة المستهدفة: قطاع غزة.

أبرز الأنشطة والإنجازات خلال عام 2022:

- توفير فرص عمل لعدد 50 من الفئات الهشة والضعيفة، وتحسين وضعهم المعيشي، من خلال العمل في القطاع الخاص.
- تدريب عدد 50 مستفيد في مهارات الحياة، والمهارات الأساسية، بما يعادل 30 ساعة تدريبية، وحصولهم على شهادات معتمدة في التدريب.
- عقد جلسات Coaching بواقع 12 ساعة لكل مستفيد في بيئة العمل.
- استمرار 15 مستفيد في العمل مع الجهة المستضيفة بعد انتهاء فرصة التشغيل المؤقت، وتعاقد 8 مستفيدين مع مؤسسات أخرى في القطاع الخاص.
- اكتساب مهارات جديدة أدت إلى تغيير المسار المهني لعدد 5 مستفيدين في الحرف (تجميل خياطة.....) وفتح مشاريع خاصة.
- 6 مستفيدين اكتسبوا خبرات عملية في مجالات مهنية مختلفة (خياطة، تجميل، زراعة، كهرباء.....)، ومؤهلين للحصول على شهادة في التدريب المهني والتقني.
- تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمستفيدين من العائد المادي للتشغيل المؤقت، وتوفير أساسيات الحياة لعوائلهم.



صور من أنشطة المشروع

الهدف الاستراتيجي الرابع: الاستجابة للطوارئ؛ والبنية التحتية المجتمعية

يهدف الصندوق إلى تقوية البنية التحتية للمجتمعات الهشة والضعيفة في أوقات الأزمات والطوارئ، عبر الاستجابة السريعة لآثار الكوارث والأزمات التي تؤثر على قطاع التشغيل، من أجل المساهمة في خفض نسب البطالة، وتحسين ظروف العيش للأسر الفقيرة. ينفذ المشروع تدخلات طارئة عبر خلق فرص العمل للعاطلين، عن العمل وتقوية المشاريع المتوسطة والصغيرة، لتكون أكثر مرونة في حالات الطوارئ، خصوصاً في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والعمال، خاصة في قطاع غزة.

يرتكز الصندوق في تحديد قائمة الأولويات للمشاريع بناءً على عدد أيام العمل التي يوفرها المشروع مقارنة بالموازنة المرصودة. وتكون الأولوية للمشاريع المرتبطة في إنشاء المباني والمنشآت المختصة في التعليم والتدريب، وتوفير الخدمات للشباب والعاطلين عن العمل. يعمل الصندوق على إدارة مشاريع التشغيل المنفذة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص في حالات الطوارئ؛ والتي تستهدف المناطق المهمشة، علاوة على الإشراف عليها.

الانجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

قام الصندوق خلال عام 2022 بتصميم وتنفيذ تدخلات تتوافق مع الوضع الراهن من استمرار جائحة كورونا، ومعاناة أهالي قطاع غزة من تداعيات العدوان الأخير في مايو 2021 وخلال العام 2022

قام الصندوق باستكمال تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تندرج ضمن الهدف الخاص بالاستجابة للطوارئ؛ والبنية التحتية والتي تم البدء بتنفيذها خلال العام السابق والتي تتكون من مجموعة تدخلات متعددة في عدة قطاعات.



3.1. مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تحسين تقديم الخدمات في القطاعات الصحية، والتعليمية، والخدمات الاجتماعية، وسبل العيش للفئات المهمشة في الضفة الغربية، وذلك من خلال توفير عدد 3,970 فرصة تشغيل مؤقت لعدد من العاطلين، عن العمل والمتضررين من جائحة كوفيد-19. تم تقديم منح فرعية للمؤسسات الأهلية لتقوم بتنفيذ عدد من المشاريع التشغيلية. ويتمثل دور الصندوق في الإدارة المباشرة والإشراف على المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأهلية.

الممول: البنك الدولي. المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية.

أبرز الأنشطة والإنجازات خلال عام 2022:

- التعاقد مع 19 مؤسسة أهلية في الضفة الغربية والقدس
- استقبال 12000 طلب باحث وباحثة عن العمل
- التعاقد مع 3970 مواطن مواطنة في الضفة الغربية والقدس وكانت نسبة الإناث من اجمالي المستفيدين 86%.
- 17% من المستفيدين الذين تم التعاقد معهم هم من مستفيدي برامج وزارة التنمية الاجتماعية
- 8% من المستفيدين هم من ذوي الإعاقة
- تقديم خدمات عبر المستفيدين لأربعة قطاعات حيوية هي: الصحة، والتعليم، والزراعة، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية
- 75500 مستفيد تلقوا خدمات من قبل المستفيدين العاملين في المشروع ضمن القطاعات المذكورة أعلاه
- استهداف 250 موقف في الضفة الغربية تشمل قرى ومدن ومخيمات ومناطق بدوية
- بناء شراكات مع لا يقل عن 500 مؤسسة أهلية وقاعدية وهيئة محلية.

التوزيع الجغرافي للمستفيدين:

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
أريحا والأغوار	72	2%
محافظة الخليل	611	16%
محافظة بيت لحم	354	9%
محافظة جنين	314	8%
رام الله والبيرة	465	12%
محافظة سلفيت	241	6%
محافظة طوباس	77	2%
محافظة طولكرم	398	11%
محافظة قلقيلية	184	5%
محافظة نابلس	666	18%
محافظة القدس	393	10%

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	781	21%
قطاع الخدمات	897	24%
الصحة	366	10%
الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	1731	46%



صور متنوعة من أنشطة المشروع

3.2. مشروع دعم المشاريع المتضررة من جائحة كورونا/ صمود 2

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تمكين المنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر، التي تضررت بشكل مباشر جراء تراجع أداء الاقتصاد الناجم عن انتشار الوباء العالمي كورونا (كوفيد-19) من حيث الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لتغطية نفقاتهم التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل، لاستمرار أنشطتهم والحفاظ على عملهم، وإسنادها خلال مرحلة التعامل مع الجائحة، والتعافي بشكل فعال، إضافة إلى ذلك، يسعى الصندوق إلى دعم القطاع الزراعي خاصة في منطقة الأغوار، دعماً للمزارعين الصغار، وأصحاب المنشآت، وذلك من خلال التمويل لعدد 62 مشروع بفوائد منخفضة.

الممول: الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي . الشريك: بنك فلسطين.

أبرز الأنشطة والإنجازات خلال عام 2022:

منذ إطلاق المشروع بداية عام 2022 تم صرف 61 قرض، بقيمة إجمالية (\$ 583,791)، ويستهدف هذا المشروع كافة القطاعات الاقتصادية، في جميع محافظات الوطن، مع التركيز على القطاع الزراعي.

- تم تنفيذ ما يقارب 5 ورشات تعريفية في المشروع موزعة على كافة المحافظات.
- استهدف ما يقارب 160 شخص من المعنين.
- تم منح عدد 61 قرض موزعين على قطاعات مختلفة.
- جاري التحضير لتنفيذ جلسات التوجيه الفردية للمستفيدين



التوزيع الجغرافي للمستفيدين:

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظه جنين	1	1.64%
محافظه نابلس	1	1.64%
محافظه سلفيت	28	45.90%
محافظه غزة	27	44.26%
محافظه طوباس	4	6.56%



التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	22	36.07%
قطاع الخدمات	11	30.56%
تجاري	24	66.67%
صناعي	4	11.11%

صور من زيارات المتابعة الميدانية لأحد مستفيدي البرنامج مشروع مطعم، محافظات الضفة الغربية

3.3. برنامج صمود (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

نبذة عن المشروع:

جاء تفشي جائحة كوفيد - 19 بشكل غير متوقع ومفاجئ على مستوى العالم، ما دفع الحكومة الفلسطينية لاتخاذ إجراءات غير مسبقة لاحتواء انتشار الفيروس. ولمواجهة هذا التحدي، شارك الصندوق الفلسطيني للتشغيل وزارة العمل في وضع خطة استجابة طارئة، تشمل وضع آليات وتدخلات للمساهمة في التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن استمرار الجائحة، وأثرها على إغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية، وأيضاً، التخفيف من حدة البطالة على العمال. تم تصميم المشروع في شهر أيار 2020، وهو عبارة عن مشروع إقراض طارئ، يهدف لدعم المنشآت المتضررة من انتشار الجائحة، عبر منح قروض مخفضة الفوائد، وبدون عمولات أو رسوم.

كافة محافظات الوطن. 

منذ إطلاق المشروع في عام 2020 صرف 216 قرض، بقيمة اجمالية (\$2,862,507) في كافة محافظات الوطن (القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة) وكان عدد القروض المصروفة خلال عام 2022 - 36 قرض.

التوزيع الجغرافي للمستفيدين:

المحافظة	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
محافظه الخليل	1	2.78%
محافظه جنين	9	25.00%
محافظه نابلس	9	25.00%
محافظه قلقيلية	5	13.89%
محافظه رام الله	5	13.89%
محافظه سلفيت	4	11.11%
محافظه طولكرم	3	8.33%

التوزيع حسب القطاعات المستهدفة:

القطاعات	عدد المستفيدين	نسبة الاستهداف
قطاع الزراعة	3	8.33%
قطاع الخدمات	10	27.78%
تجاري	21	58.33%
صناعي	2	5.56%



صور من بعض المشاريع الممولة من البرنامج

3.4. مشروع " الانعاش المبكر لقطاع غزة ": تشغيل متضرري تصعيد مايو 2021

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تزويد الأشخاص المتضررين من تصعيد مايو 2021 على قطاع غزة بفرص عمل مدرة للدخل، من أجل مساعدتهم في استعادة استقرارهم وسبل عيشهم. وذلك عن طريق دمجهم في شركات القطاع الخاص، والمؤسسات المقدمة للخدمات الأساسية. (مثل مرافق الرعاية الصحية لمنظمات المجتمع المدني، ورياض الأطفال الخاصة، وما إلى ذلك). يستهدف البرنامج العاطلين عن العمل، ومؤسسات المجتمع المدني المقدمة للخدمات الأساسية ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك من أجل دعم تعافي القطاع الخاص (بما في ذلك المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتأثرة في التجارة / الصناعة / الخدمات / قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة)

الممول: الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP_PAPP
المنطقة المستهدفة: محافظات قطاع غزة.

أبرز الأنشطة والانجازات خلال عام 2022:

- فرز المستفيدين في عدة جهات مختلفة، بما في ذلك المراكز التعليمية، والصحية، والمؤسسات الثقافية، حيث تعاونت المؤسسات في تمكين المستفيدين ودمجهم في سوق العمل، بحيث سيستمر 15% من المستفيدين في العمل مع الجهات المستضيفة بعد نهاية فترة العمل المؤقت.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من خلال فرصة التشغيل المؤقت، بحيث استطاع 5% احياء مشاريعهم الخاصة.
- تحسين الأوضاع الصحية والنفسية للمستفيدين المتضررين من التصعيد الأخير ممن فقدوا منازلهم وأفراد أسرهم، من خلال دمجهم في سوق العمل.
- سد العجز الوظيفي، وتحسين الخدمات المقدمة في المؤسسات المستضيفة من خلال عمل المستفيدين.
- التوجيه الوظيفي، والتدريب على المهارات الإدارية والحياتية من قبل مدرب PEF، لتطوير المهارات الشخصية، والمهارات الأخرى المطلوبة في مكان العمل، مما سهل من الاندماج الناجح في سوق العمل.



مستفيدة من المشروع أثناء العمل



التدريب على المهارات الإدارية والحياتية

3.5. برنامج صندوق البلديات لمشاريع كثيفة العمالة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات

نبذة عن المشروع:

يهدف البرنامج إلى خلق فرص عمل مؤقتة، تخدم التجمعات السكانية، من خلال المشاريع كثيفة العمالة، التي تقوم بتنفيذها بلديات الضفة الغربية والقطاع، من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية- في إطار برنامج تطوير البلديات، المرحلة الثالثة (MDPIII) وذلك لتنفيذ مشاريع خاصة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات.

الحكومة النرويجية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP_PAPP



محافظات قطاع غزة.



أبرز الأنشطة والانجازات خلال عام 2022:

- توفير 534 فرصة تشغيل مؤقتة، بواقع 64490 يوم عمل، من الفئات (خريج محترف خريج ICT، خريج، فني، عامل) في قطاعي البلديات، والأشغال العامة، والخدمات.
- توظيف التكنولوجيا في تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، من خلال تطوير وتصميم صفحات ويب، والأرشيف الإلكتروني للجهات المشغلة المستهدفة في المشروع
- اعداد 2 دراسة بحثية عن واقع السلامة والصحة المهنية في قطاع غزة، وأدلة ارشادية في بلدية المصدر.
- دعم الجهات المستضيفة باللوجستيات، التي ترفع مستوى الخدمات المقدمة من أجهزة مكتبية، أدوات نظافة، وتعقيم، وقرطاسية، لوحات ترقيم وخلافه.
- تحسين الوضع البيئي والصحي في نفوذ البلديات المستهدفة، من خلال الرفع المساحي، حملات النظافة (الزراعة)
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة في نفوذ البلديات المستهدفة، من خلال الصيانة الدورية للمرافق العامة، من شبكات الصرف الصحي والانارة والبلاط، بالإضافة إلى تركيب لوحات ترقيم للمنازل في مخيم جباليا وخزاعة
- مع نهاية فترة التشغيل المؤقت وتمهير المستفيدين، تم حصر نتائج التشغيل بالتالي (عدد الذين حصلوا على فرص عمل دائمة 11، وفرص مؤقتة 9، أما من ناحية تحسين الوضع المادي وتحرير الشهادات 6، واستكمال الدراسات العليا 4، وترميم وتحسين المسكن 3، وانشاء مشاريع خاصة 5).



صور من أنشطة ومستفيدين المشروع أثناء العمل

الفصل الرابع: برنامج بناء قدرات الصندوق

يهدف البرنامج الى تطوير الصندوق وبناء قدراته الداخلية، من خلال تدريب الموارد البشرية، وتحديث الأنظمة والسياسات التي تحوكم عمل برامج الصندوق، نحو تحقيق أهدافه ورقمنة العمليات الخاصة بالصندوق، مع الشركاء والمانيين وتعزيز ظهور الصندوق.

مؤشرات البرنامج :

- تطوير ادلة اجرائية لادارة وحوكمة البرامج، والمشاريع، والتدخلات التي ينفذها الصندوق.
- تطوير أنظمة المتابعة والرصد والتقييم والمتابعة وضبط الجودة والشكاوي وغيرها.
- رقمنة كافة عمليات الصندوق، من خلال برامج الكترونية وأنظمة محوسبة.
- التطوير المستمر على البوابة الفلسطينية للتشغيل، لتشكل مرجعاً لتحديد احتياجات سوق العمل بشكل مستمر، بما يشمل تحديد الاحتياجات من التخصصات والمهارات إضافة الى القطاعات الواعدة، والتي تحتاج الى الموارد البشرية.
- مأسسة وتفعيل نظام استقبال الشكاوي والتعامل معها، ومعالجتها، وفق اجراء محدد.



أولاً : التحديات والمعوقات

- استمرار سياسة الاحتلال في السيطرة على الموارد أهمها الزحف الاستيطاني ومحدودية القدرة للعمل في المناطق المسماة ج.
- التصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة وتبعياته من زيادة للحصار واغلاق للمعابر، وسوء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع.
- المحدودية في المستوى الثقافي والمهاري لدى المجتمع المحلي وخاصة الشباب في التوجه للمشاريع الإنتاجية والتشغيل الذاتي، إضافة لتأثر المجتمع بثقافة المنح، والتخوف وقلة المعرفة المالية بمصادر وآليات تمويل المشاريع من خلال القروض.
- ضعف في البنية التحتية للمراكز الوطنية في التدريب والتمهير المهني والتقني، واستمرار اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلي والخارجي.
- ضعف التمويل وتشتته وتعدد الجهات المنفذة للتدخلات، وغياب قانون ملزم لتنسيق الجهود وتوحيد المرجعيات الوطنية، إضافة للأزمات المالية التي تواجه الحكومة والخزينة الوطنية والتي تحد من حجم ووصولية الدعم والمساندة ضمن البرامج والخطط الوطنية، كما يتم تنفيذ تدخلات ليست وفق الأولويات وبتكاليف ومصروفات إدارية كبيرة.
- عدم توفر ضمانات للقروض والتمويل، وغياب الحماية الاجتماعية للمقترضين لإقامة أو تطوير مشاريعهم، وإصرار مؤسسات الإقراض الصغير على تشديد متطلبات القرارات الائتمانية وأنواعها، والذي يعتبر تحدياً كبيراً أمام الجهود المبذولة لتشجيع ثقافة التشغيل الذاتي، وإقامة المشاريع الإنتاجية.

ثانياً : التحديات الخاصة بالصندوق

- تبعاً لإصدار القرار بقانون رقم 31 لعام 2021، وقيام الصندوق بالموائمة وفقاً له، تم ارسال العديد من مسودات النظام والهيكل التنظيمي لديوان الموظفين العام ومجلس الوزراء الفلسطيني، ولم يتم اعتماد النظام الداخلي والهيكل حتى تاريخه، مما يؤثر على سير العمل في المؤسسة ، ويسبب تذبذب في الاستقرار الداخلي مع عدم وضوح تاريخ محدد لتطبيق النظام.
- الاجراءات وعدم وجود استثناءات للصندوق لتسهيل تنفيذ المشاريع مع المانحين ومرونة التعامل مع الاتفاقيات.
- محدودية الموارد و المخصصات الحكومية لديمومة العمل واستدامة تدخلات التشغيل المؤقت وخلق فرص العمل على الرغم من وجود قرار مجلس وزراء بتوفير تمويل سنوي يصل إلى 5 مليون شيكل.



الفصل السادس : الدروس المستفادة والتوصيات

أولاً : الدروس المستفادة

- الشباب الفلسطيني وخاصة النساء، طاقات مكنونة، تحتاج للمساندة والدعم والتشجيع، وتوفير الإمكانات للاندماج في سوق العمل والاهتمام بالتمهير والتدريب العملي، ودعم الخطوات الأولى لدخول سوق العمل وجسر الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، للمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة للشباب.
- تعاون وتكامل الأدوار بين الصندوق كمرجعية وطنية للتشغيل، والشركاء الاجتماعيين، واللاعبين الرئيسيين في سوق العمل الفلسطيني وخاصة المؤسسات القاعدية، والغرف التجارية، ومكاتب ومجالس التشغيل المحلية في المحافظات، وممثلي العمال والشباب يساعد في تقديم خدمات تشغيل واضحة وسهلة الوصول للشباب، وخاصة الفئات الهشة.
- بالرغم من التوجه العام لدى الشباب والثقافة المجتمعية السائدة نحو العمل بأجر "الوظيفة"، إلا ان العمل الحر والتشغيل الذاتي، والمشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر، قدمت نموذجاً استراتيجياً لخلق فرص عمل مستدامة ولائقة.
- توفير مصادر تمويل متنوعة، وآليات دعم ومساندة فنية متناسقة ذات جهة مرجعية وطنية، مثل الصندوق، لدعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر حيث يوجد مئات وآلاف مشاريع التشغيل الذاتي الناجحة.
- إدارة وتنفيذ مشاريع التشغيل المؤقت، وتكوين الخبرات وفق احتياجات المؤسسات المستضيفة والمشغلة وخاصة الواعدة بالتشغيل، وتقديم خدمات وأعمال حقيقية لخدمة الجمهور، أو تنفيذ أنشطة وتحقيق مخرجات إنتاجية، واختيار المستفيدين بآليات شفافة، ساهم في تطوير الكفاءات المهنية، والمهارات العملية للباحثين عن عمل، وجسر الفجوة بين مخرجات التعليم والسوق، مما زاد فرص حصول المستفيدين على فرص عمل مستدامة.
- وجود الصندوق كمظلة وطنية ومرجعية للتشغيل، وتوفير البنية التحتية، والقدرات والإمكانات والجهوزية للتعامل مع الصدمات والطوارئ التي تواجه سوق العمل الفلسطيني، ساهم باستجابة سريعة وفعالة لجائحة كوفيد - 19.
- التعميم الوطني ونقل تجارب ناجحة دولياً لمجتمعات مماثلة قدمت نماذج يمكن البناء عليها وتطويرها نحو خلق فرص عمل مستدامة ونقل الناس من الاحتياج إلى الإنتاج، وخاصة نماذج التمهير المهني المستمر دورات قصيرة، مشاريع منزلية، مشاريع اجتماعية "مشاريع إنتاجية ربحية بإدارة مؤسسات قاعدية" والتعاونيات الإنتاجية.



- تحديد التدخلات والقطاعات الاقتصادية الواعدة والمهارات والكفاءات المهنية المطلوبة لسوق العمل بشكل ديناميكي ومنظم من خلال القطاع الخاص المحلي وممثليه ووفق الخطط الوطنية للتنمية كالخطة العنقودية التي تراعي التنوع الديموغرافي والاقتصادي لكافة محافظات الوطن، والتصميم والتنفيذ التشاركي للتدخلات بإدارة الصندوق كجهة مرجعية للتشغيل ووفق سياسات التشغيل الوطنية بقيادة وزارة العمل قدم نماذج ناجحة لتنفيذ برامج التدريب والتشغيل للشباب.
- توفير وتنوع برامج الدعم الطارئ والتمويل والسيولة التشغيلية للمنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة من جائحة كوفيد-19 والحصار وسرعة الاستجابة للاحتياجات يقدم طول مبكرة لانهاية هذه المنشآت والمشاريع وتسريح واستغلال العمال الفلسطينيين، إضافة لاعتماد الصندوق لوسائل الاتصال الأمن في فترة انتشار الجائحة واستمرار تقديم الخدمات دون الركود للإغلاق كتقديم التدريب الإلكتروني والزيارات الأمنة للمواقع.
- تقديم الدعم والمساندة لتشغيل الشباب والباحثين عن عمل محلياً والدفع في عجلة الانتاج الوطنية وتعزيز الاقتصاد المقاوم لا زال ممكن وتوفرت نماذج ناجحة رغم شحها وخاصة لأبناء القدس والأغوار والمناطق المسماة "2". كما أن ثقة الشباب والأمل والثقافة العامة في توفر الحل الوطني تحتاج لتدخلات وطنية كبيرة وجلية.
- النماذج التي قامت بها الحكومة الفلسطينية مؤخراً في متابعة وتنسيق التمويل المتوفر من المانحين وتوجيهها من خلال مؤسسات وطنية قدمت نموذجاً للاستغلال الأمثل للموارد بالرغم من قلة التمويل مقارنة بالاحتياجات.

ثانياً : التوصيات

- العمل على تسريع اعتماد النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للصندوق من قبل الجهات المختصة حتى يتم الموائمة والتفعيل قبل الربع الأول من العام.
- تفعيل دور الجهات الحكومية في دعم دور الصندوق على المستوى الوطني، والزام المؤسسات العاملة والجهات المانحة في مجال التشغيل وخلق فرص العمل بتنفيذ القرارات الرئاسية والوزارية الخاصة بالصندوق والتنسيق معه في كافة التدخلات ذات العلاقة.
- تشجيع ثقافة التشغيل الذاتي وإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز الدعم الفني والمساندة وتنويع مصادر التمويل ومضاعفتها، وضرورة توفير ضمانات وطنية للقروض، وتوفير الحماية الاجتماعية للمبادرين وأصحاب المشاريع وزيادة المحافظ المالية.
- دعم دور الصندوق في قطاع التدريب المهني والتقني من خلال عضويته في مجالس ادارة المؤسسات الوطنية والحكومية ذات العلاقة مثل هيئة التعليم والتدريب المهني والتقني، وجامعة نابلس التقنية. العمل على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق، وخاصة المخصصات من الحكومة الفلسطينية.
- الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الصندوق وطبيعة الخدمات والمشاريع التي يقوم بتقديمها، وتقديم التسهيلات والاستثناءات اللازمة له للقيام بدوره على أكمل وجه.



هيام أحمد العطار - مشروع الانعاش الاقتصادي المرحلة الثالثة

” هي أم لأربعة أطفال، تعيش في أسرة فقيرة جداً، كانت لها الفرصة خلال المشروع للعمل على بند العمال في بلدية الفخاري، ساعدتها الفرصة في تحسين وضعها الاقتصادي من توفير كسوة الشتاء لأطفالها، ومعالجة مشكلتها السمعية، وكذلك تحسين وضعها المعيشي السيئ من خلال إصلاح المنزل إلى حالة أفضل. وبما أنها كانت تتميز بالنشاط، تعاقدت معها البلدية لتستمر في عملها بعد انتهاء فرصة العمل المؤقت.“



صهيب عطا أبو دقة - مشروع الانعاش الاقتصادي المرحلة الثالثة

” صهيب هو شاب ثلاثيني، حاصل على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الجغرافية وكانت هذه أول فرصة عمل له. فمن خلالها عمل على تطوير قاعدة بيانات بلدية خزاعة وتزويدها بالبيانات لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، ليضع بصمته الخاصة في مكان عمله. أما من الناحية الاقتصادية، فكان للفرصة أثر جيد في تحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية، ليلتحق ببرنامج التعليم العالي لاستكمال مسيرته التعليمية.“



حنين إبراهيم عطايا الكفارنة - مشروع تقييم الأضرار NEXUS

” تخرجت حنين حديثاً، وحصلت على درجة البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، لتساعد أسرتها والتي تعيش في ظروف صعبة، وتتلقى المساعدات الغذائية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عملت حنين في شركة المطورون بلس، حيث تميزت بالنشاط والكفاءة العالية في مجال الإعلام والعلاقات العامة وإدارة قسم التدريب أيضاً بشكل متميز، لذلك تم تعيينها مديرة قسم التدريب، ولتكون ضمن فريق الشركة بعد انتهاء فترة التشغيل المؤقت.“



حنان جميل محمد سلمان- مشروع تقييم الأضرار: NEXUS

” حنان مطلقة وخريجة محاسبة تعيش في منزل عائلة متوسطة الدخل، تتلقى المساعدات العينية والمادية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خلال فرصة التشغيل المؤقت، أتاحت لها الفرصة للاندماج في سوق العمل ورفع مستوى كفاءتها، لتكون سندا لأسرتها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ولتصبح عضواً في مكتب صباح للمحاسبة بعد انتهاء فرصة التشغيل المؤقت.“



فلك احسان النونو- مشروع الانعاش المبكر لقطاع غزة

” هي أم مطلقة ترعى طفل يتيم وطفل آخر من ذوي الاحتياجات الخاصة. أتاحت لها فرصة العمل في مكان خاص يدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، مما ساعدها على إعالة ابنها من خلال المتابعة في نفس المكان، كما واستطاعت تسديد الذمم المالية وتحسين مستوى معيشتها.“



زينب شكري القولق- مشروع الانعاش المبكر لقطاع غزة

” هي خريجة لغة انجليزية، عدا عن احترافها موهبة الرسم، لذلك تم فرزها للعمل في جمعية تدعم الثقافة والفنون، لتعمل ك مترجمة وتمارس هوايتها، وتخرج من حالتها النفسية والمعيشية الصعبة من خلال اندماجها في سوق العمل، بعد أن تضرر منزلها بشكل كامل أثناء تصعيد مايو 2021 وفقدت أيضًا عددًا من أفراد عائلتها“



فريدة بلوط - مشروع المال مقابل العمل / رام الله

” خلال فترة التدريب في الاغاثة الزراعية ك مترجمة تعلمت واكتسبت الكثير من المهارات، كتطوير مهارات الترجمة لدي وترجمة نصوص بمواضيع مختلفة كالزراعة والاقتصاد والتجارة وادارة الوقت وتحمل ضغط العمل والاتصال والتواصل وتعلم مهارات جديدة كإعداد تقارير وابحاث لها دور في تنمية المهارات الشخصية.“



ابراهيم شكشك - قطاع غزة / صاحب منجرة - برنامج مشروعك

” كنت أعمل صناعي في منجرة لمدة طويلة، وقبل عام قررت أن أكون صاحب منشأة وانتقل لمرحلة جديدة في حياتي العملية بحثت عن جهة تقوم بتمويل مشروعي ووجدت الصندوق الفلسطيني للتشغيل يدعم الأفكار الريادية. تقدمت بفكرة المشروع وتم دراسة المشروع من كافة الجوانب المالية والادارية وتم تمويل إنشاء منجرة البيت الفلسطيني و اصبح يعمل لدي أكثر من 10 عمال“



محمد المنيراوي - دير البلح / صاحب مختبر - برنامج مشروعك

” بدء المشروع بأجهزة بسيطة وشخص واحد فقط، الآن وبعد دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل للمختبر اصبح لدينا فريق يعمل صباحاً وفريق يعمل مساءً. ويحتوي علي أجهزة متطورة ويعمل المختبر لخدمة سكان المحافظة الوسطى بكفاءة عالية.“



أدهم أبو عرفات- خانيونس/ مشروع معدات أفراح - برنامج مشروعك

” كانت فكرة المشروع قائمة منذ 15 سنة، في منطقة عسان الجديدة. كانت المعدات بالبداية تكفي المنطقة ولكن بعد تزايد السكان كان لابد من تطوير المشروع من معدات وعاملين. فتوجهت الى الصندوق الفلسطيني للتشغيل حيث تم دراسة جدوى المشروع وعروض الأسعار وتم تمويل المشروع بالمعدات اللازمة وزيادة عدد العاملين.“



الشركاء الاستراتيجيين :

يملك الصندوق شراكة استراتيجية مع العدد من الدول والجهات المانحة الدولية وذلك من خلال التدخلات والبرامج التي تقع مباشرة ضمن أهداف وتوجهات الصندوق في مجال خلق فرص العمل من خلال التشغيل والتشغيل الذاتي، وإضافة للدعم المقدم من خلال الحكومة الفلسطينية، يبرز الجهات الشريكة التالية:



الحكومة الفلسطينية



الوكالة الإيطالية للتعاون الدولي - AICS



الوزارة الاتحادية الألمانية من خلال وكالة التنمية الألمانية - BMZ/GIZ



الوكالة البلجيكية للتنمية



الصندوق العربي للإنمائي



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP



البنك الإسلامي للتنمية - جدة



منظمة العمل الدولية




بنك الائتمان لإعادة التنمية



البنك الدولي

الصندوق مع الشركاء :

- ◀ يعمل الصندوق مع مكاتب التشغيل في كافة محافظات الوطن.
- ◀ كذلك يعمل مع الغرف التجارية و مظلات القطاع الخاص، ويتركز 90% من تنفيذ التدخلات والمشاريع الصغيرة والتشغيل بأجر مع القطاع الخاص.
- ◀ يعمل الصندوق مع المؤسسات القاعدية (أكثر من 800 مؤسسة قاعدية وأهلية).
- ◀ الشراكة مع صندوق تطوير و إقراض البلديات في التدخلات ذات الكثافة العمالية العالية.
- ◀ يرأس الصندوق مجلس التشغيل والتدريب المهني في قطاع غزة، ويشارك في كافة المجالس الأخرى.
- ◀ اتحاد نقابة عمال فلسطين - النقابات المهنية والعمالية.

 WWW.PEF.PS info@pef.ps 02 2984184 Albera - Nablus st. Alalamia Building F12
Gaza - Aljalaa st. Tomoh Building F15